دراسة اقتصادية قياسية لمحددات الأجر الأدنى في الجزائر خلال الفترة (1970–2014)

أ.د يحيات مليكة – المدرسة العليا للتجارة–
yahiatmalika@gmail.com
أ.لامية بوشارب – جامعة الجزائر 3 –
Lama.bouchareb@yahoo.com

ملخـص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في تغيرات الحد الأدنى للأجور و ذلك باستعمال معطيات إحصائية مجمعة من مصدري الديوان الوطني للإحصائيات و قاعدة بيانات البنك العالمي للفترة (1970-2014)، التي شهدت انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق. زد عن ذلك تدخل الثلاثية في تحديد الأجر الأدنى الذي يعتبر أحد الأدوات الرئيسية في السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للعديد من البلدان المتقدمة و السائرة في طريق النمو، و هذا لتأثيره على عدة متغيرات اقتصادية و اجتماعية كالفقر، التفاوت الأجري، الطلب الكلي، العمالة، التضخم ...الخ، كما احتل صدارة المواضيع المتناولة من قبل المكتب الدولي للعمل و منظمة العمل الدولية، التي حددت المعايير التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديده، كما دعت إلى ضرورة تعديله في فترات زمنية محددة و غير متباعدة وفق متغيرات اقتصادية كالمستوى العام لأسعار الاستهلاك، متوسط الأجور، و هذا لضمان مستوى معيشي لائق للعامل و أسرته، مع الأخذ بعين الاعتبار آثاره السلبية على مستوى التضخم و البطالة.

الكلمات المفتاحية: الأجر الأدنى، محددات الأجر الأدنى، الظرفية الاقتصادية.

Abstract:

This study aims to identify the determinants of minimum wage in Algeria, using the data compiled from National Bureau of Statistics and World Bank database, during the period (1970-2014), which knew the intervention of the tripartite (Government, union of workers, employers) in 1991, to determine the level of minimum wage, whereas both the economic and social policies of the developed and less developed countries must based on. Taking into account the different effects of many variables this is why has a mainly topics in the international labor organization (ILO) and the international labor bureau (BIT) to discuss, where give the most important elements taking to account when set the minimum wage and suggest that should be regulated in short period by prices and the average wages level to give a suitable life of workers and their families, On the other hand, to avoid the negative effects of the minimum wage on both inflation and unemployment.

تمهيد:

لقي موضوع الأجر الأدنى اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين و المنظمات الدولية لكونه أحد الأدوات الهامة في السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، حيث تسعى هذه الأخيرة لتحديده على مستوى توازني لمنع انخفاض الأجور إل مستويات أقل من المستوى الذي يحقق للعامل العيش الكريم. بمعنى، ربط تغيراته و معدل التضخم حفاظا على القدرة الشرائية، بالمقابل لا يؤدي إلى اهتلاك القدرات المالية للمؤسسات الاقتصادية و ذلك لتأثيره على أجور الأصناف المهنية المختلفة.

عرف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2014) في بداية الأمر تسييراً مركزيا أين تبنت الجزائر فيه تنظيمات القانون الفرنسي في تحديد الأجر الأدنى و ذلك عبر الفترة (1963–1973)، بالإضافة إلى تبني سياسة الأجور المنخفضة ابتداءً من جانفي 1974 المتمثلة في عدم عزل الأجر الأدنى عن السياسة الأجرية. بعدها، جاءت مرحلة اقتصاد السوق التي شهدت تحرير الأسعار و ميلاد الثلاثية، حيث أصبحت تغيرات الأجر الأدنى ثمرة لانعقادها في فترات زمنية تتراوح من 6 أشهر إلى 4 سنوات. وعليه ارتأينا من خلال ورقتنا البحثية معرفة المتغيرات الاقتصادية التي تفسر تغيرات الأجر الأدنى، عبر المحاور الواردة أدناه.

أولاً: الإطار النظري للحد الأدنى للأجور.

1. تجربة بعض دول العالم مع الحد الأدنى للأجور:

تعد استراليا و نيوزيلندا أول دولتين قررتا وضع حد أدنى للأجور في نهاية القرن التاسع عشر (1880)[1]، تلتها بريطانيا سنة 1909 التي تعبر – حسب الخبراء و مراكز البحث الاقتصادي – ذات الريادة في تحديد الحد الأدنى للأجور من حيث التنفيذ الفعال لسياسة الحد الأدنى للأجور إذ تم تقسيم الأجر الأدنى بها وفقا للسن إلى ثلاث فئات حسب التعديل الأخير الذي تم إدراجه سنة 2008 على النحو التالي:

- العاملين من سن 22 سنة فأكثر يحصلون على 5,52 جنيه إسترليني في الساعة.
- العاملين من سن 18 إلى 21 سنة يحصلون على 4,7 جنيه إسترليني في الساعة.
- العاملين من سن 16 إلى 18 سنة يحصلون على 3,3 جنيه إسترليني في الساعة.

كما أن سعر الساعة في المملكة المتحدة يتحدد وفقا لعدة معايير تعتمد على: مدى استغلال ساعات العمل، المزايا العينية، حجم الاقتطاعات...الخ[2].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تبنت عام 1938م سياسة للحد الأدنى للأجور كجزء من الساسة العامة للدولة. كما تبنت فرنسا هي الأخرى سياسة تحديد الحد الأدنى للأجور منذ سنة 1950م، حيث يتم تحديده على

[1]–فهد إبراهيم الشثري، **الحد الأدنى للأجور في دول الخليج بين نار التضخم و تفاقم البطالة**، مركز الخليج للأبحاث، العدد47، أوت 2008، ص55.

[2]– عادل عبد الحميد، **الحد الأدنى للأجور بين المعايير الدولية و الحالة المصرية**، التنمية الإدارية، العدد 142، جانفي 2014،ص25.

المستوى الوطني لكل من القطاع العام و الخاص و على كافة الأصناف المهنية، إلا أنه تم تغيير هذه السياسة في سنة 1970م، لضمان وضعها بشكل فعال بما يعكس الأجر الحقيقي للعامل، مع مراعاة التغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، مما يستوجب تعديل الحد الأدنى للأجور و ربطه بأهداف محددة، إذ تعتمد فرنسا على معايير منظمة العمل الدولية في تحديد مستوى الحد الأدنى للأجور كما تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية محددة ألا و هي تشجيع عمالة الشباب ورفع مستوى الإنتاجية و التخفيف من حدة الفقر، مع المراعاة في تحديده ارتباطه بالتغيرات التي تطرأ على معدل التضخم، حيث يتم رفع هذا الأخير بنسبة 2 % إذا ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنسبة 2%[1].

أما تجربة بعض البلدان العربية في هذا الإطار، فنجد مصر قد قامت بتحديد الحد الأدنى للأجور منذ عام 1942م و ذلك بإلزام أصحاب العمل منح علاوة غلاء المعيشة للعمال بحيث لا تقل عن الحدود الدنيا للمنح الحكومية. في حين نرى أن دول الخليج لم تتبنى نظام الحد الأدنى للأجور و هذا تجنبا للآثار السلبية على الاقتصاد بشكل عام (لوجود نسبة كبيرة من العمالة الأجنبية تنافس العمالة المحلية)، ويستثنى من ذلك دولة البحرين التي وضعت مؤشرا استرشاديا غير إلزامي لما يجب عليه أن يكون أجر العامل المحلي[2]. أما التجربة الجزائرية في تحديد الأجر الأدنى فستناولها بشيء من التفصيل لاحقاً.

مما سبق و من خلال تجارب هذه الدول نجد أن هناك:

- ✓ **الداعمون لسياسة الحد الأدنى للأجور**: الذين يرون أن هناك منافع عدة تتحقق من هذه السياسة و منها: زيادة أجور الملايين من العاملين لأصحاب الأجور المنخفضة، كذلك زيادة دخل الفئات الأقل حظا في الحصول على عمل قار و مستدام في ظل فرص العمال المتاحة لتحصينهم من سوء استغلالهم من طرف رب العمل، و تعويض العاملين لانخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة ارتفاع معدل التضخم.
- ✓ **المعارضون لفكرة الحد الأدنى للأجور**: يسوقون مبررات من بينها: أن الحد الأدنى للأجور سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، كما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

2. ماهية الحد الأدنى للأجور:

عَرَّفت منظمة العمل الدولية الأجر الأدنى وفق الاتفاقية رقم 131 لسنة 1970م، " على أنه الكسب الأدنى المسموح به قانونا أو فعليا مهما كان مستوى كسب أو مهارة العامل، كما يعتبر الأجر الذي لديه في كل بلد قوة القانون و تطبق غرامات مالية على صاحب العمل عند عدم الالتزام به. و وفق الاتفاقية ذاتها يوفر الحد الأدنى للأجور حماية للعاملين و يسعى إلى تلبية احتياجات العمال و عائلاتهم مع مراعاة المستوى العام للأجور في الاقتصاد، تكاليف المعيشة و إعانات الضمان الاجتماعي.كما يعمل على مراعاة متطلبات التنمية الاقتصادية و مستويات الإنتاجية و الرغبة في بلوغ مستوى مرتفع من العمالة و المحافظة عليه و من ثم قد يكون التعريف أعلاه قد

[1]– د/ طارق توفيق الخطيب، **الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية**، تم نشر الدراسة خلال فعاليات الحوار الاجتماعي الثاني لوزارة العمل السعودية، ص: 811، 812.

[2]– فهد إبراهيم الشثري، نفس المرجع السابق، ص 56.

حدد وظيفتين أساسيتين للحد الأدنى للأجور تتمثلان بضمان عيش لائق للعامل وفق ما يتطلبه الوضع المعيشي والحماية الاجتماعية.[1]

3. المنظمات الدولية و الحد الأدنى للأجور:

تناولت العديد من المنظمات الدولية موضوع الأجر الأدنى و أهمية تطبيقه بالكثير من الاهتمام و التمحيص، فهناك من ركز على الدوافع الاجتماعية عند وضع حد أدنى للأجور، و هناك من اهتم بالجوانب الاقتصادية. فنرى أن منظمة العمل الدولية تؤيد تبني سياسات تطبيق الحد الأدنى للأجور لما لها من دور فعال في دراسة و تنفيذ آليات و إجراءات نظام الحد الأدنى للأجور، و ذلك من خلال الاتفاقية العمالية رقم 131 لسنة 1970 الخاصة بفرض حد أدنى للأجور التي وافقت عليها 43 دولة، كما تعد منظمة التعاون و التنمية من المؤيدين لتبني سياسة الحد الأدنى للأجور. أما صندوق النقد و البنك الدوليان فلا يوافقان عليه لاعتبارات اقتصادية محضة تأثر بالسلب على مجريات سوق العمل و تحديد مستوى العمالة.

و تجدر الإشارة إلى أن منظمة العمل الدولية أصدرت العديد من الاتفاقيات ذات العلاقة بسياسات و مبادئ تحديد و حماية الأجور و منها[2]:

- ✓ اتفاقية العمل الدولية رقم 26 لعام 1928 الخاصة بأنظمة الحد الأدنى للأجور.
- ✓ اتفاقية العمل الدولية رقم 145 و التوصية رقم 123 لعام 1981 بشأن التفاوض الجماعي.
- ✓ توصية العمل الدولية رقم 94 لعام 1952 المتعلقة باتفاقيات العمل الحر.

4. معايير تحديد الحد الأدنى للأجور:

عند تحديد الأجر الأدنى يجب الاستناد إلى مجموعة من المعايير، أهمها:

- أن لا يقل الحد الأدنى للأجور عن خط الفقر الوطني لضمان حصول العامل و أسرته على احتياجاتهم الأساسية الغذائية و غيرها.
- أن لا يتجاوز هذا الحد 50% من المتوسط العام للأجور الشهرية في الاقتصاد الوطني حتى لا تؤدي المغالاة في قيمته إلى رفع تكلفة الإنتاج و دفع بعض أصحاب العمل إلى عدم الالتزام به، أو تقليل فرص العمل المتاحة في القطاع الرسمي خاصة للأفراد ذوي المهارات المحدودة، و هو ماتمت ملاحظته في بعض الدول (كالمغرب، بارجواي، كولومبيا)، حيث تتراوح نسبة العمال الذين يعملون بأقل من الحد الأدنى للأجور المحددة بين 25% و 40% من إجمالي القوة العاملة لهذه الدول.[3]

---

[1]– عبيد بريكي، **الحد الأدنى للأجور أداة تنموية:مقاربة عمالية**، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية، منظمة العمل الدولية، 2014، ص 8.

[2]– خالد بن عبد الرحمان المشعل، **الحد الأدنى للأجور النظريات و السياسات و الآثار**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام، المملكة العربية السعودية 2010، ص: 414، 416.

[3]– أمنية حلمي، **نحو تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور في مصر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد18، يونيو 2006، ص 19.

إن التأثيرات الاقتصادية لتطبيق الحد الأدنى للأجور تعتمد بشكل مباشر على مستواه، لذا فإن التساؤل المهم الذي يواجه صانعي السياسات الاقتصادية يصاغ على النحو التالي: ما هو الحد الأدنى للأجر الذي يناسب الظرفية الاقتصادية للبلد؟ الملاحظ أن منظمة العمل الدولية قد عمدت على وضع بعض المعايير في إطار الاتفاقية رقم 131 لسنة 1970 نذكرها اختصاراً في العناصر التالية:

- ✓ حاجات العمال و عائلاتهم؛
- ✓ متوسط الأجر؛
- ✓ تكاليف المعيشة و تغيراتها ؛
- ✓ إعانات الضمان الاجتماعي؛
- ✓ المستوى المعيشي للشرائح الاقتصادية الأخرى ؛
- ✓ العوامل الاقتصادية المرتبطة بمتطلبات النمو الاقتصادي، مثل رفع مستوى الإنتاجية و الرغبة في تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل.

و يظهر جليا من خلال تفحص هذه المعايير أنها توازن بين تثمين العدالة الاجتماعية و تحقيق متطلبات النمو الاقتصادي من بلد للآخر حسب اختلاف النظم السياسية و الاقتصادية المتبعة.[1]

5. طرق تحديد الحد الأدنى للأجور ودورية تعديله:

بمراجعة تجارب عدة دول يتبين أنه يتحدد بإحدى الطريقتين التاليتين:

1. **بموجب القانون:** و يطبق بصورة موحدة على مستوى الاقتصاد، و هو الاتجاه السائد في كل من: إسبانيا، الأرجنتين، البرازيل، البرتغال، أورجواي، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا و هولندا.

2. **بمقتضى اتفاقية جماعية:** و الذي يتم بين ممثلي أصحاب العمل و العمال و الحكومة و ينفذ بعدها إما على مستوى الاقتصاد الوطني أو قطاعات اقتصادية معينة، و هو مانجده في السويد، الدنمارك، ألمانيا، النمسا، ايطاليا و فلندا.[2]

6. دورية تعديل الحد الأدنى للأجور:

تحرص بعض الدول على تعديل الحد الأدنى للأجور بشكل دوري بهدف المحافظة على قيمته الحقيقية و بصفة عامة، هناك آليتين لزيادة الحد الأدنى للأجور و بشكل دوري:

الآلية الأولى: عن طريق مؤشر يربط تغيرات الأجر الأدنى بالتغيرات في بعض المؤشرات الاقتصادية كتعديل الأجر الأدنى نتيجة تغير أنماط الاستهلاك مما يستلزم مراجعة سلة السلع و الخدمات الأساسية للعامل و أسرته، أو

---

[1]– بلال الفلاح، **تقييم الامتثال لنظام الحد الأدنى للأجور في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني مارس 2014، ص: 12،11.

[2]–عادل عبد الحميد و آخرون، **المفاهيم الخاصة بالحد الأدنى و الأقصى للأجور**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 133، أكتوبر 2011، ص 10.

عند حدوث تغيرات في معدلات التضخم أو المتوسط العام للأجور للحفاظ على الهيكل النسبي للأجور. فمثلاً، يتم ربط الحد الأدنى للأجور بمؤشر التضخم سنوياً للحفاظ على قيمته الحقيقية لدى العديد من الولايات الأمريكية كفلوريدا، فرمونت، واشنطن...الخ، في حين أن 75 % من دول العالم يتم بها مراجعة الحد الأدنى للأجور دوريا و لكن في فترات زمنية تزيد عن سنة.

الآلية الثانية: هو إجراء يتم في ظل وجود ممثلين عن أصحاب العمل، العمال و الحكومة، إذ يقومون بالتعديل وفقاً للزيادة المقترحة، مثل لجنة الأجور المنخفضة في بريطانيا التي تسعى إلى وضع تعديلات في الحد الأدنى للأجور سنويا ليتم المصادقة عليها من قبل الحكومة.كما أن الفترة الزمنية للتعديل تتفاوت من دولة لأخرى، فنجد أن بعض الدول يتم التعديل فيها سنويا كدول أمريكا اللاتينية، في حين تلجأ دول أخرى للتعديل في فترات زمنية تزيد عن السنة و ذلك تماشيا و ظروفها الاقتصادية و السياسية.[1]

ثانياً: الأجر الأدنى و محدداته في الجزائر.

1. تطورات الأجر الأدنى.

لقد تم الإقرار على توحيد الحد الأدنى حسب الأجر الأدنى المرتفع ابتداءً من سنة 1970، كما أفرزت نقاشات اللجنة المكلفة بتنسيق هيكل العمال عدة نتائج أبرزها رفع (SMIG) بمعدل 27 % و ذلك سنة 1972. [2] و الملاحظ أن سياسة الأجور المنخفضة التي كان معمول بها في الفترة (1973–1978) تقتضي عدم عزل الأجر الأدنى عن السياسة الأجرية. بمعنى، ربط تغيراته بمختلف المداخيل مما أفرز عنه إقرار الدولة رفع الأجر الأدنى ابتداءاً من جانفي 1974، ليصاحب بارتفاعات الأجور على مستوى المؤسسات العمومية بموجب مؤسساتي،[3] حسب النصوص التنظيمية الصادرة آنذاك.* بعدها كان هدف تدخل الدولة في الفترة (1979–1985) هو تهيئة الظروف الملائمة مؤسساتيا لغرض توظيف الهيكل العام للعمال، بالإضافة إلى وضع شبكة وطنية استدلالية تخص الأجور بغية إقصاء جذور التفاوت لأجري.[4] إلا أن استفادة الأصناف المهنية المتواجدة في المستويات الدنيا من رفع مداخليهم بنسبة أكبر من الأصناف الأخرى، حال دون تحقيق هذا المسعى. و عليه، استُكملت سياسة تناسق الأجور بإعادة تعديل سلم الأجور مع تقليص جدول الأجور. و في هذا السياق، لم يؤخذ الأجر الأدنى كمرجع لتعويضات العمال. و نشير في هذا الإطار و أنه خلال نفس الفترة استخدم الحد الأدنى للأجر كتعويض للعمال غير المؤهلين حدد في البداية بمقدار 1000 دج سنة 1979 ليرتفع إلى 1100 دج سنة 1985، في حين بقي الأجر الأدنى

---

[1] – محمد حامد الزهار، **محددات الحد الأدنى للأجور بين النظرية و التطبيق**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 138، سنة 2013، ص 67.

[2]- R. hadj lazib, **Les instruments de régulation de l'économie Algérienne**, Centre National d'Etudes et d'Analyse pour la Planification, n°6, Mars 1986, p 62.

[3]- A. Lellou, **régulation et politique salariale en Algérie (63-70)**, Cahier de CREAD n° 18, 2é trimestre 1989 Alger, P 109.

* أنظر تعليمة 28 ديسمبر 1973. مرسوم 7 فيفري 1976 و 15 أكتوبر 1967.

[4] - A. Lellou, **Régulation et politique salariale en Algérie** (1963-1970), OP. Cit, P110.

الوطني المضمون (SNMG) في المستوى المحدد له في أول نوفمبر 1978، المقدر بـ 800 دج الذي استعمل كمرجع لدخل المتقاعدين و مختلف اللإمتيازات الاجتماعية لصندوق الضمان الاجتماعي[1] و هنا يكمن التناقض.

أما الفترة (1991–2015)، فقد عرفت زيادات في الأجر الأدنى في حدود 20% إلى 25% وهذا في إطار تدخل الثلاثية (الحكومة، النقابة و الباترونا). و الشكل رقم (1) أدناه يعكس هذه التطورات عبر هذا المجال الزمني.

الشكل رقم (1): تطور الأجر الأدنى خلال الفترة (1970– 2014).

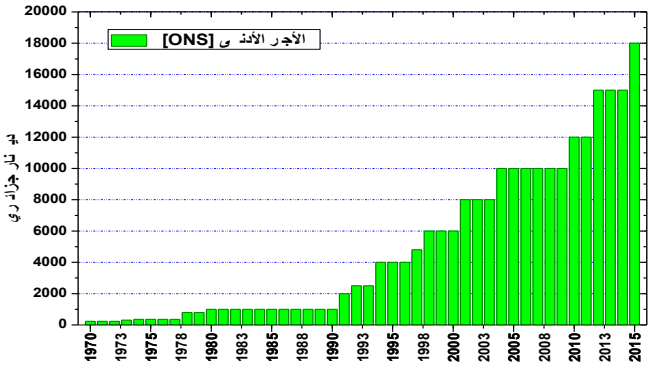

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

يراعى عند تحديد الأجر الأدنى و هذا حسب القانون 90–11 كل من الإنتاجية المتوسطة للعمل، المستوى العام لأسعار الاستهلاك و الظروف الاقتصادية العامة.

2. محددات الأجر الأدنى في الجزائر

1.2 الأجر الأدنى و إنتاجية العمل:

منذ سنوات السبعينات، حاولت السلطات العمومية تبني مبدأ العمل المأجور و من ثمّ ربط الأجور بإنتاجية العمل من أجل ضمان نمو اقتصادي متواصل،[2] حيث بلغت إنتاجية العمل 2,5 % خلال الفترة (1967–1978). بالمقابل، بلغ متوسط ارتفاع الأجر الأدنى 34,25 %، مما يؤكد أن مكافئة عنصر العمل كانت أكبر من مخرجاته، و يعود مرد ذلك إلى الرخاء المالي الذي ميز تلك الفترة و نسبة النمو المقدرة بنسبة 7,5 %، بالإضافة إلى استخدام عنصر التقنية في عملية الإنتاج و منه رفع إنتاجية رأس المال على حساب إنتاجية العمل.

أما الفترتين (1980–1984) و (1985–1989)، فقد تميزتا بانخفاض ملموس في الإنتاجية حدد بنسبة 0,7 % و -0.1 % على التوالي لم يقابلها تغير في الأجر الأدنى، وهو ما يعكس عدم التوافق القائم بين تطور SMIG و إنتاجية العمل، و عدم استفادته من نمو الناتج الداخلي الخام الذي بلغ 4,9 % و 1 %.

لقد سجلت إنتاجية العمل خلال الفترة (1990–1993) تدهوراً مستمراً تحدد عند المعدل -0,9 % قابلها ارتفاع في الأجر الأدنى بمعدل 38,70%. و هو ما يؤكده التطور المعاكس لكل من الأجور و عوامل الإنتاج، حيث

[1] - A. Lellou, **Régulation et politique salariale en Algérie** (1963-1970), OP. Cit, P111.

[2] - A. LELLOU, **La formation des salaires en Algérie entre l'économie administrative et l'ajustement structurel**, revue algérienne d'économie et gestion, n°2, Université d'Oran, mai1998, p : 119.

ارتفعت الأجور بـ 17%، مقابل انخفاض في إنتاجية عوامل الإنتاج بـ 12%. و نشير أن اختلاف تحديد الزيادات الأجرية في القطاع العمومي و المؤسسات الاقتصادية الذي تم في 1995 و 1996م جسده أول تحديد للسياسة الأجرية بأخذ (SNMG) كدخل للطبقات المحرومة و ليس كأجر مرجعي للشبكة الأجرية. هذا التوجه خدم أهداف السياسة البديلة و المتمثلة في دعم الاستثمار و النمو الاقتصادي مقابل تحرير سوق العمل.[1] في حين عرفت الفترة (1997–2006) تطور ضعيف في الإنتاجية المتوسطة للعمل قرت بمتوسط 0,3 %.[2] و في هذا المقام لم تستجب تغيرات الأجر الأدنى للإنتاجية العمل.

2.2 الأجر الأدنى ومعدل التضخم:

يرتكز تقييم تطور القدرة الشرائية على تطور الأسعار (التضخم) هذا من جهة و على تطور الأجور من جهة أخرى ، فعلى الرغم من الزيادات في الأجر الأدنى انطلاقاً من سنة 1990م إلى سنة 1994م بقيت وضعية فئة الدخل المنخفض دون المستوى المطلوب[3]، حيث سجل الأجر الأدنى زيادة قدرها 1500 دج في سنة 1994م مقارنة بسنة 1992م، إلا أنه بقي ثابتا إلى غاية 1997م. في حين، سجلت معدلات التضخم زيادات معتبرة قدرت بنسبة 29 % سنة 1994م. كانت انعكاساتها واضحة على القدرة الشرائية وتزامناً مع إلغاء الدعم على المواد ذات الاستهلاك الواسع واستمر هذا الارتفاع ليصل نسبة 37,4 % سنة 1995م على مدى 06 أشهر الأولى مقارنة بنفس الفترة لسنة 1994م. من جهة أخرى ترتبت عن الزيادة الشاملة في الاقتطاعات بنسبة 17 % (بالمقارنة مع سنة 1995م) حدوث إضراب للعمال لمدة يومين تبعه تدهور للقدرة الشرائية، كما أصبح تفقير السكان الأجراء يمس أكثر فأكثر الطبقات المتوسطة من الأجراء.[4] ولم يكن لارتفاع الأجر الأدنى سنة 1997م انعكاسات إيجابية على استهلاك الأسر الأجراء الذي سجل انخفاضا بحوالي 2 %.[5]

إن بقاء الأجر الأدنى ثابتا إلى سنة 2000م بعد تعديله سنة 1998م، مقابل ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 5.1% لسنة 1998م لم يسمح بتحسين القدرة الشرائية للأجراء، حيث بلغ معدل ارتفاع مداخيل الأجراء نسبة 19 % خلال الفترة (1991 – 1998) في حين قدر معدل ارتفاع الأسعار بنسبة (21%).[6] و بالرغم من الزيادات في الأجر الأدنى خلال الفترة (2001–2015)، عرفت وتيرة التضخم – بالموازاة مع ذلك – اتجاها تصاعديا خلال نفس الفترة، مما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للعمال ذوي الدخل المنخفض و هو ما يبينه الشكل (2) أدناه.

---

[1] - F. Hassan, **Chronique de l'économie Algérienne vingt ans de réformes libérales**, les chemins d'une croissance retrouvée, Alger, l'économiste d'Algérie, 2005, p : 176 -177.

[2] - Conseil National Economique et Social, **Rapport sur le développement humain**, 2007 ,Alger ,p34.

[3] - Conseil National Economique et Social, **Rapport sur la conjoncture** du 2ème semestre 1994, Alger 1995, P 27.

[4] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول وضعية السداسي الأول 1996م**، ديسمبر 1996، ص:56،57.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 1997**، الدورة

[5] العاشرة، الجزائر، ص 60.

[6] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998**، الدورة الثانية عشر، الجزائر 1999، ص 93.

شكل رقم (2): تطور الأجر الأدنى و التضخم خلال الفترة (1970– 2015)

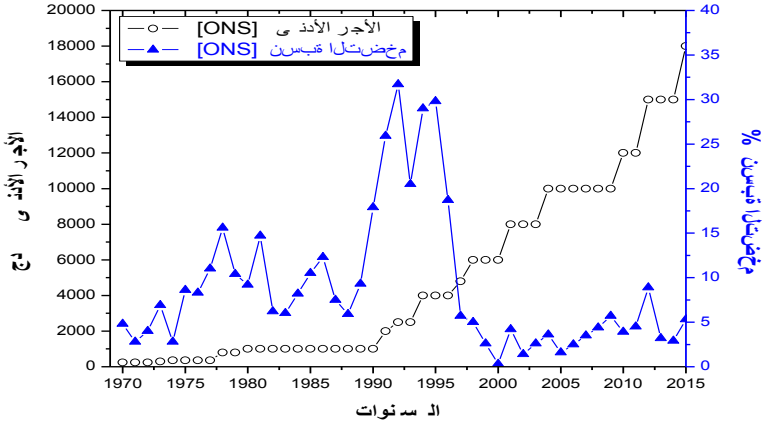

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات [ONS]

3.2 الأجر الأدنى و تطور الظروف الاقتصادية:

تميز الاقتصاد الوطني بمخططات التنمية الأولى (1970 – 1973) و (1974– 1977) التي ارتفع حجم الاستثمارات العمومية فيها إلى 33,5 % و 46,8 % على التوالي. لينتقل إلى 55 % كحد أقصى سنة 1978م،[1] كما سجل معدل النمو تطوراً كبيراً قدر لكل فترة – و على التوالي – بنسبة 6 % و7 % سنوياً. وكان هذا على حساب رفع سلم الأجور و حدها الأدنى و التي عرفت تدهورا ملحوظا انتقل من 27 % إلى 20 % ثم إلى 15 % ليستقر عند نسبة 7,5 % خلال السنوات 1972، 1974، 1976 و 1978 على التوالي، و يعود مرد ذلك إلى تخصيص عوائد المحروقات على بناء الهياكل القاعدية.

لقد أدت سياسة الاستثمارات الضخمة في القطاع الصناعي إلى زيادة المديونية الخارجية، مما نتج عنه تخصيص 26 % من عائدات الصادرات لخدمة هذه الديون في السنة 1979م.[2] هذا ما أدى إلى عدم رفع الأجر الأدنى خلال الفترة (1980– 1990) التي شهدت ثباته. كما سجلت الفترة (1991– 2000) زيادات في الأجر الأدنى، مقابل تذبذب النمو الاقتصادي بين معدلات سالبة و أخرى موجبة.

ساهم معدل النمو، الذي بلغ 6,8 % سنة 2003م، إلى تقدم الحوار و التشاور الاجتماعيين. و عليه، قررت ثلاثية 2003م رفع الأجر الأدنى ابتداءً من جانفي 2004م. كما تميزت الوضعية الاقتصادية لسنتي 2005 و 2006م بنمو اقتصادي متواصل بلغ 4,7 % و 5,6 %،[3] مما أدى إلى رفع الأجر الأدنى سنة 2007م، كما

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998**، الدورة العامة الثالثة عشر، الجزائر، 1999، ص 98.

[23] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998**، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[24] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،**الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة خلال السنوات (2005–2006–2007)**،الجزائر،أكتوبر2008،ص3.

صاحب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2008 – 2014) رفع الأجر الأدنى في سنة 2010 و 2012م. الشكل رقم (3) أدناه يبين تطور النمو الاقتصادي و الأجر الأدنى خلال الفترة (1970– 2014).

الشكل رقم (3): تطور الأجر الأدنى و النمو الاقتصادي

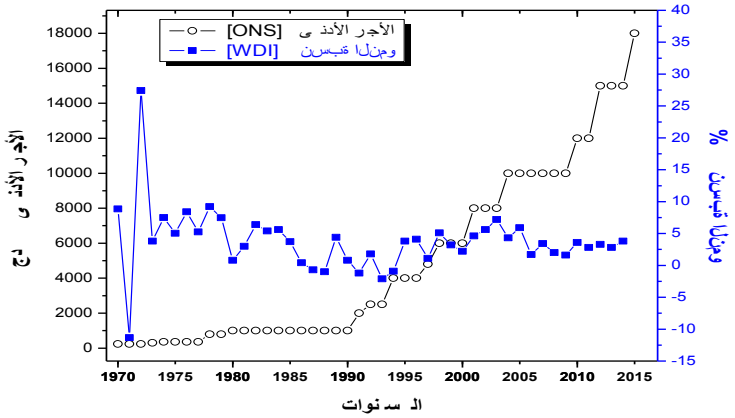

المصدر: البنك العالمي [WDI] و الديوان الوطني للإحصائيات[ONS]

إن رفع الأجر الأدنى في الفاتح من جانفي 1991 من 1000 دج إلى 1800 دج، ثم إلى 2000 دج في جويلية من نفس السنة تزامن و ارتفاع إيرادات الميزانية في مجملها بنسبة 43% في المرحلة الممتدة من سنة 1988 (السنة المرجعية) إلى سنة 1991. يعود هذا التطور الهام إلى ارتفاع سعر البترول خلال أزمة الخليج،[1] حيث ارتفع سعر البترول من 15,14 دولار عام 1988 إلى 18,53 عام 1989 ثم إلى أكثر من 24 دولار عام 1990، ليستقر في 21 دولار عام 1991[2]. كما أن رفع الأجر الأدنى بهذا المقدار يعود لأثره المالي على النفقات الحكومية للدولة.

تحت ضغط الظروف الاقتصادية الصعبة، أعلنت الحكومة سنة 2001 الشروع في تنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي للفترة (2001 – 2004)، و هو في جوهره برنامج للانتعاش الاجتماعي مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي، كما يرتكز هذا الأخير على عدة محاور من بينها سياسة الإنفاق التي تسمح بتحسين القدرة الشرائية[3]، و في هذا السياق تم رفع الأجر الأدنى إلى 8000 دج في الفاتح من جانفي 2001، في إطار ثلاثية نوفمبر لسنة 2000م. كما أدت وتيرة نمو إيرادات الميزانية الحكومية خلال الفترة (2002– 2014م) إلى عدة زيادات في الأجر الأدنى بمعدل 20 % إلى 25 % كان لها الأثر الكبير على الميزانية المتوازنة للدولة و الشكل رقم (4) أدناه يبن تطور الأجر الأدنى و إيرادات الميزانية.

---

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة الثالثة عشر، الجزائر ص 33.

[2]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، نفس المرجع السابق، ص 34.

[3]– ساعو بآية، **برنامج الإنعاش الاقتصادي واقع و آفاق**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 135.

الشكل رقم (4): تطور الأجر الأدنى و إيرادات الميزانية

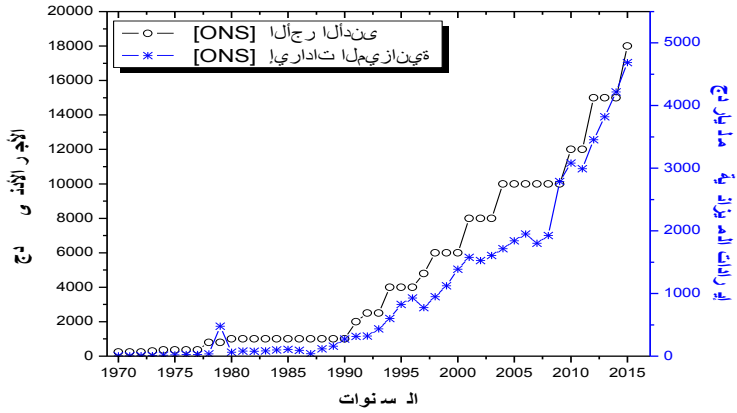

المصدر: وزارة المالية و الديوان الوطني للإحصائيات [ONS]

ثالثاً: النمذجة القياسية لمحددات الأجر الأدنى في الجزائر

1. معالجة المعطيات الإحصائية لمتغير الأجر الأدنى و محدداته.

نسعى في هذا الجزء من هذه الورقة البحثية إلى وضع نموذج قياسي يفسر تغيرات الأجر الأدنى بدلالة المتغيرات المفسِرة (الإنتاجية المتوسطة للعمل (APL)، معدل التضخم (INF) و الظروف الاقتصادية التي مثلناها بالمتغيرات التالية: ايرادت الميزانية (BR)، معدل البطالة (UN) و تدخل الثلاثية المعبر عنها بمتغيرة صورية (dummy) تأخذ القيمة 1 عند تدخلها في تحديد الأجر الأدنى و القيمة 0 ماعدا ذلك).كما قمنا بتجميع المعطيات الإحصائية لكل هذه المتغيرات من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)و قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI).قبل النمذجة القياسية قمنا بتمثيل كل متغيرة مع الزمن فوجدنا أن كل من المغيرات (MW)، (APL)، (BR)، (INF) تحتوي على مركبة اتجاه عام و هذا ما جعلنا نستعين بالفر وقات من الدرجة الأولى أي D(MW)، D(APL)، D(BR) و D(INF) وذلك لتفادي كل من مشكلة التقدير المزيف (Spurious regression) و الارتباط الذاتي للأخطاء[1].كما مثلنا متغيرة الأجر الأدنى (MW) مع كل متغيرة على حدا، فوجدنا العلاقة بين الأجر الأدنى و كل من (APL)، (INF) و (UN) موضحة في الأشكال التالية:

الشكل رقم (5): الأجر الأدنى و الإنتاجية المتوسطة للعمل

الشكل رقم (6): الأجر الأدنى و معدل التضخم

[1] -G.S.Maddala, In Moo Kim, **Unit roots co integration and structural change**, University press, United Kingdom, 2000, p28.

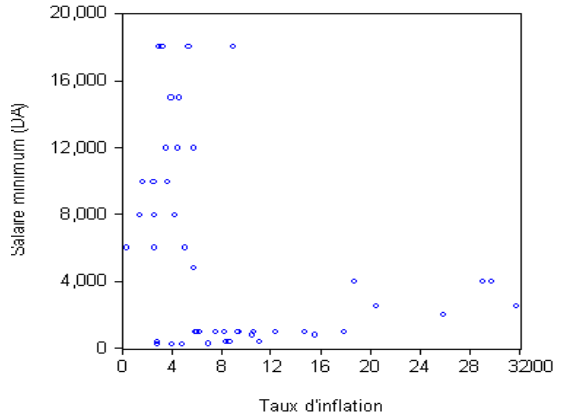

المصدر: مخرجات EVIEWS 8

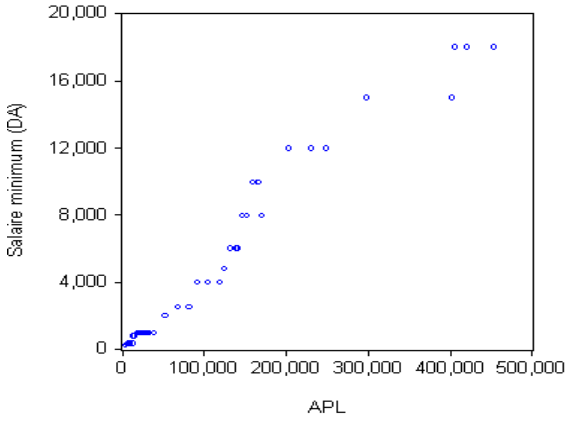

المصدر: مخرجات EVIEWS 8

الشكل رقم (7) : الأجر الأدنى و معدل البطالة

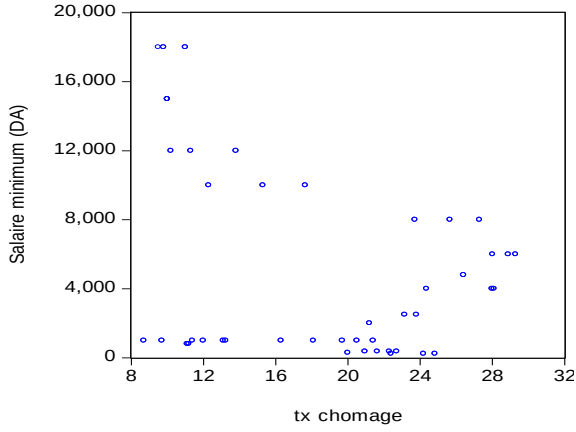

المصدر:مخرجات EVIEWS 8

2. النمذجة القياسية :

ارتأينا أن نقوم بدراسة كل متغيرة على حدا مع الأجر الأدنى، كما يجب أن نأخذ نتائج معالجة المعطيات الإحصائية بعين الاعتبار عند صياغة النماذج.

1.2 الأجر الأدنى و معدل التضخم:

ركزنا على ضرورة إعطاء عامل الديناميكية أو الزمن. فإننا نتوقع و قبل أي رغبة في تحسين مستوى الأجر الأدنى، حدوث هزات تضخمية تضعف القدرة الشرائية للعامل. إن رد فعل السلطات المعنية بدراسة الأجر الأدنى يكون مبنيا على واقع مؤشرات اقتصادية للفترة أو الفترات الماضية، لذا عملنا على إدراج متغيرة التضخم للفترة الماضية في تفسير تغيراته، بعد التقدير كانت النتائج التالية:

$$D(MW) = 425{,}44 + 195{,}16\left(\frac{1}{D(INF)}\right)$$

$$\text{P.value} \qquad 0.0009 \qquad 0.0558$$

$$R^2 = 0.08 \quad \bar{R}^2 = 0.06 \quad F = 3.68 \quad DW = 2.5$$

معلمة متغيرة التضخم للفترة الماضية مقبولة اقتصاديا لوجود إشارة موجبة حيث يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى رفع الحد الأدنى للأجور لتجنب انخفاض القدرة الشرائية إلا أن قيمتها تبقى دون المستوى للمطلوب،كما أن متغيرة التضخم غير معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.النموذج له معنوية كلية ضعيفة حسب معامل التحديد، فتغيرات التضخم تفسر 6 % تغيرات الأجر الأدنى، و 94 % تعود لعوامل أخرى.

2–2 الأجر الأدنى و الإنتاجية المتوسطة للعمل:

بعد تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

$$D(MW) = 223{,}11 + 0{,}0176 * D(APL)$$

$$P\,.\,value \quad 0{,}90 \qquad 0{,}005$$

$$R^2 = 0{,}17 \quad \bar{R}^2 = 0{,}15 \quad DW = 2{,}73 \quad F = 8{,}78 \quad N = 44$$

متغيرة الإنتاجية المتوسطة للعمل مقبولة من الناحية الاقتصادية، لكنها تبقى ضعيفة 0,017، المعنوية الكلية للنموذج ضعيفة 17%، النموذج غير مقبول من الناحية القياسية لوجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء. و منه نستنتج أن الإنتاجية المتوسطة للعمل لا تفسر تغيرات الحد الأدنى للأجور.

3–2 الأجر الأدنى و إيرادات الميزانية:

حسب واقع تغيرات الأجر الأدنى للفترة (1994–2015) نلاحظ أن مدة تعديله تكون بين سنتين إلى 3 سنوات لذا ارتأينا إدراج متغيرة إيرادات الميزانية (BR) للفترة (t–3)، و بعد تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

$$D(MW) = 421{,}36 - 9{,}56 * 10^{-10}\ D(BR(-3))$$

P.value 0.0011 0.0126

$R^2 = 0{,}14$ $F = 6{,}82$ $DW = 2{,}34$ $N = 42$

نلاحظ أن متغيرة إيرادات الميزانية لا تتوافق و الواقع الاقتصادي الجزائري لوجود إشارة سالبة لمعلمة متغيرة إيرادات الميزانية.

2–4 الأجر الأدنى و تدخل الثلاثية:

حاولنا نمذجة واقع تغيرات الأجر الأدنى و تدخل الثلاثية التي عبرنا عنها بمتغيرة صورية تأخذ القيمتين 0 و 1، و بعد تقدير النموذج تحصلنا على مايلي:

$$D(MW) = 1000 * dummy$$

$P.value$ 0 ,0001

$R^2 = 0{,}13$ $\bar{R}^2 = 0{,}13$ $DW = 2{,}7$ $N = 45$

إن المتغيرة الصورية (تدخل الثلاثية) تؤثر بمعنوية في تغيرات الأجر الأدنى، فالحوار الاقتصادي و الاجتماعي الذي تعقده الثلاثية يفترض أن يؤدي إلى رفع الأجر الأدنى بما يعادل 1000 دج، تماشيا و القدرات المالية للمؤسسات العمومية، لكن الضغط الاجتماعي و سلطة الحكومة في رفع الأجر الأدنى في حدود (2000–3000) دج حال دون رفعه بهذه القيمة، بالرغم من هذا الارتفاع تبقى القدرة الشرائية للعمال جد منخفضة و ذلك لمستواه المنخفض و المقدر بقيمة 18000دج سنة 2015.

2–5 الأجر الأدنى و معدل البطالة:

أضفنا متغيرة البطالة للتعبير عن الظروف الاقتصادية العامة في تفسير الأجر الأدنى، من خلال العلاقة الدالية بين المتغيرتين في الشكل رقم (7) نتوقع عدم وجود علاقة بينهما. و بعد تقدير النموذج بإدخال عامل الزمن على هذه المتغيرة للفترة السابقة، تحصلنا على النتائج التالية:

$$D(MW) = 441{,}92 - 2{,}54 * UN(-1)$$

$P.Value$ 0,21 0,89

$R^2 = 0{,}00043$ $F = 0{,}01$ $DW = 2{,}38$ $N = 45$

معلمة متغيرة $UN(-1)$ مقبولة اقتصاديا، فوجود البطالة يؤدي إلى انخفاض الأجر الأدنى، إلا أنها غير معنوية عند المستوى 5. %

الجودة الكلية للنموذج ضعيفة حسب معامل التحديد $R^2 = 0{,}00043$ بالإضافة إلى أن النموذج لا يحتوي على مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء. ومنه نستنتج أن متغيرة البطالة للفترة الماضية لا تفسر تغيرات الأجر الأدنى.

2–6 الأجر الأدنى و محدداته:

حسب نتائج هذا التقدير:

D(MW) = 42.32 +	855*dum my -	18.51 D(UN(-1))	+0.01 D(APL(-1))	+107.59 (1/D(INF(-1)))	$-1.9\ 10^{-9}$ D(BR(-3))	
P. Value 0.72	0.0003	0.53	0.0033	0.16	0.0005	
R^2=0.55	$\bar{R}^2$=0,49	F=9.05	DW=2.59	N=42		

نتائج هذا التقدير تبين أن كل من المتغيرات (معدل التضخم، إيرادات الميزانية، معدل البطالة) لا تؤثر بمعنوية على تغيرات الأجر الأدنى، في حين تفسر كل من تدخل الثلاثية و الإنتاجية المتوسطة للعمل (ضعف معلمتها 1%) تغيرات الأجر الأدنى.فتغيرات كل من معدل التضخم، الإنتاجية المتوسطة للعمل، تدخل الثلاثية، معدل البطالة، إيرادات الميزانية، تفسر 49% تغيرات الأجر الأدنى حسب معامل التحديد المصحح، إحصائية فيشر معنوية أي توجد متغيرة معنوية على الأقل و هو ما يتوافق و إحصائيات ستودنت، كما أن النموذج لا يحتوي على مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

المراجع باللغة العربية:

- أمنية حلمي، **نحو تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور في مصر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 18، يونيو 2006.
- بلال الفلاح، **تقييم الامتثال لنظام الحد الأدنى للأجور في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس 2014.
- خالد بن عبد الرحمان المشعل، **الحد الأدنى للأجور، النظريات و السياسات و الآثار**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام، السعودية 2010.
- طارق توفيق الخطيب، **الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية**، تم نشر الدراسة خلال فعاليات الحوار الاجتماعي الثاني لوزارة العمل السعودية.
- ساعو بآية، **برنامج الإنعاش الاقتصادي واقع و آفاق**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- عبيد بريكي، **الحد الأدنى للأجور أداة تنموية:مقاربة عمالية**، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية، منظمة العمل الدولية، 2014.
- عادل عبد الحميد و آخرون، **المفاهيم الخاصة بالحد الأدنى و الأقصى للأجور**، مركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 133. أكتوبر 2011.
- عادل عبد الحميد، **الحد الأدنى للأجور بين المعايير الدولية و الحالة المصرية**، مجلة التنمية الإدارية، العدد 142، جانفي 2014.
- فهد إبراهيم الشثري، **الحد الأدنى للأجور في دول الخليج بين نار التضخم و تفاقم البطالة**، مركز الخليج للأبحاث، العدد 47، أوت 2008.
- محمد حامد الزهار وآخرون، **محددات الحد الأدنى للأجور بين النظرية و التطبيق**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 138، 2013.

التقارير:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول وضعية السداسي الأول 1996م**، الجزائر، ديسمبر 1996.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 1997**، الدورة العاشرة، الجزائر، 1998.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998**، الدورة الثالثة عشر، الجزائر، 1999.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998**، الدورة العامة الثالثة عشر، الجزائر، 1999.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة الثالثة عشر، الجزائر، 1998.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،**الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة خلال السنوات (2005–2006–2007)**، الجزائر، أكتوبر2008.

المراجع باللغة الأجنبية:

- A.Lellou, **Régulation et politique salariale en Algérie (1963–1970)**, Cahier de CREAD n° 18, Alger, 2éme trimestre ,1989.
- A.Lellou, **La formation des salaires en Algérie entre l'économie administrative et l'ajustement structurel**, Revue Algérienne d'économie et gestion, n°2, université d'Oran, Mai 1998.
- Conseil National Economique et Social, **Rapport sur la conjoncture du 2ème semestre 1994**, Alger, 1995.
- Conseil national économique et social, **rapport sur le développement humain**, 2007, Alger.
- Fodil Hassan, **Chronique de l'économie Algérienne vingt ans de réformes libérales**, les chemins d'une croissance retrouvée, Alger, l'économiste d'Algérie, 2005.
- G.S.Maddala, In Moo Kim, **Unit roots co integration and structural change**, University press, United Kingdom, 2000.
- Rachid hadj lazib, **Les instruments de régulation de l'économie Algérienne**, Centre National d'Etudes et d'Analyse pour la Planification, n°6, Mars 1986.